التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

التحرير — الأحد 9 جمادى الثانية 1447هـ الموافق لـ30 نوفمبر 2025 م — العدد 569 الثمن 1000 مليم — التحرير

مشروع دستور دولة الخلافة

القضاء

المادة92:«محكمة المظالم تختص بالنظر في المظالم التي تقع على الأفراد من الخليفة، أو معاونيه، أو الولاة، أو غيرهم من موظفي الدولة».

المادة 93:«محكمة المظالم لا تتقيد عند نظرها في القضايا بنظام المرافعات ولا بالإجراءات القضائية المحدودة، بل تنظر في كل مظلمة بالصورة التي تراها كفيلة بكشف الحقيقة وإزالة المظلمة»

اقرأ في هذا العدد

-زيارة أحمد الشرع لواشنطن ومنزلق التنازلات الخطيرة

-جواب سؤال الصين وانعتاقها من نظرتها الإقليمية المحدودة

-فشل منظومة القانون الوضعي في تحقيق العدالة

-بريطانيا تخطط لإقامة محطة شمسية بقدرة 60 ميغلواط في توزر..فماذا وراء هذا الخبر؟

كلمة العدد

أمريكا، بعد ترويضها للحكام، تجاهر بحربها على أمة الإسلام

سيذكر التاريخ أن يوم الإثنين 24 نوفمبر 2025 ، يوم، إعلان البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعهد بتصنيف الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وأن القرار "سيصدر بأقوى الشروط"، وبصيغة مشددة وملزمة، وأن "الوثائق النهائية قيد الإعداد حاليا"، هو أول أيام إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب المباشرة على الإسلام وعلى الأمة الإسلامية. يأتي هذا التحول الاستراتيجي في السياسة الأمريكية بعد نجاحها في حمل مجلس الأمن الدولي، فجر الثلاثاء 18 / 11 /2025 ، على اعتماد خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخاصة بقطاع غزة، بعد أن بات حكام مصر، وقطر، والسعودية، والأردن، والإمارات، وإندونيسيا، وباكستان، وتركيا، من عظام الرقبة في مشروع الهيمنة الأمريكية على بلاد الإسلام. فقد كان لهذه الأنظمة الدور الأعظم في خذلان أهل غزة وعموم أهل الأرض المباركة فلسطين، بالتخفيف من الطوق الذي فرضه المجاهدون حول رقبة الكيان "اليه ودي"، بصمودهم الأسطوري ونكايتهم في أعداء الإنسانية، مما مكن لترامب أن يتمعك، وأن يزهو بخطته، خاصة بعد أن رضخ النظام الجزائري للضغوط والمناورات الأمريكية، فقبل بخطة ترامب التي تقضي بنزع سلاح مجاهدي غزة، وإبقاء كيان المسخ في غزة ونشر قوات دولية في القطاع.

فإعلان ترامب تصنيف " الإخوان المسلمين " جماعة إرهابية يتجاوز في حقيقته الإجراء الأمني، حتى وإن تمترس رئيس أمريكا خلف اتهامه لفروع الإخوان المسلمين بتشجيع شن هجمات عنيفة على "إسرائيل" وعلى شركاء الولايات المتحدة، أو أنها تغذي "الإرهاب" وحملات زعزعة الاستقرار المناهضة للمصالح الأمريكية وحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط "، لا اعتبار له بمعزل عن استراتيجية أمريكا في الهيمنة على المنطقة، في خطوة سياسية تتجاوز الجماعة نفسها إلى مجمل الحراك الإسلامي في المنطقة والعالم، وطاقة الصحوة التي دبت في عالمنا الإسلامي فاندفعت الأمة تبحث عن ذاتها، فكان قرار ترامب هذا وإدارته خطوة أولى، على طريقة أمريكا في بنائها للأحداث!!

لئن حرّك مشروع القرار الأمريكي جدلا واسعا في الأوساط الفكرية والسياسية على الصعيد العالمي، رغم أن التوجه العام لفروع الإخوان قد تكون سائرة في اتجاه الإعلان عن حل نفسها ذاتيا، أو أنها تدفع نحو ذلك، فإنه لا يخرج عن سعي أمريكا لضبط معالم الموقف الدولي الذي تريد أن ترسيه بعد تلاشي معالم الموقف الدولي الذي أرسته أوروبا من خلال " مؤتمر واستفالي "، حيث يبدو أنها تخلت عن نظرية الاحتواء التاريخية التي اعتمدتها واشنطن منذ 2001، فيما يتعلق بمنطقتنا. ويبقى مع ذلك خيارا استراتيجيا اتخذته الإدارة الأمريكية الحالية بما تراه يحقق مصالح بلادها ودولتها وشعوبها، ويبقى كذلك الوزر على من استسلم لعدوه، أو رهن قراره بيد ذلك العدو.

انقسمت الأوساط السياسية والثقافية، تجاه الإعلان الأمريكي حول تصنيف فروع الإخوان المسلمين حركات إرهابية، واعتبارها العمل السياسي على أساس الإسلام خطرا يتهددها ويتهدد مصالح حلفائها، بين متشمت بالإخوان، سعيد بإزاحة خصم سياسي أو إيديولوجي، وبين رافض لهذا القرار، منكر على أمريكا تغطرستها، ورافض لطغيانها. ولئن كان ليس بالغريب أن نرى من يؤيد الموقف الأمريكي ويطرب له، وذلك من طيف غير قليل من العلمانيين الذين "بأضهم" الغرب حتى فرخوا بيننا، فهم لا يدركون للخيانة معنى، بعد أن أعمى الحقد الإيديولوجي عقولهم حتى قال قائلهم علينا أن نأخذ من الغرب حلوه ومرّه.

ويبقى الخطر على المسلمين الذين تستهدفهم أمريكا بالاستئصال السياسي من هذا العالم، وهم يتصدون لمشروعها يتمثل في أمور منها:

ـ محاولة إقناع أمريكا أن جماعة الإخوان، أو أي حركة سياسية في عالمنا الإسلامي ليست إرهابية في سعى للرد على قرار ترامب،

ـ أن يتخذ من الانبثاقات الديمقراطية معيارا على "حداثة" الإسلام ... أو النظر إلى أحكام شريعتنا بوصفها مجرد "مرجعية جامعة للأمة" وليس نظام حياة يعالج وحدتها ...

ـ حتمية إدراك أنه من موجبات قرار كهذا، إصرار الأمة على الثبات على اعتماد وجهة نظرها نهجا وحيدا في الحياة، وهو الأمر الذي عبر عنه الغرّيون عمليا، رغم ضعف العدة والعدد.

ـ إدراك الأمة أن مقارعة أمريكا والنصر عليها أمرا ميسورا، ما التزمت مفاهيم الإسلام وأحكامه. وأن قوة الغرب المهيمن الذي يتذرع بها من يحاول أن مواجهة الغرب على الحال الذي نحن عليه مغامرة خطيرة لا قبل لنا بها.

ـ الحذر من أن يحاول كل طرف يعمل للإسلام، أن ينجو بنفسه بإثبات أنه صمام أمان الغرب من التطرف في الإسلام. يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (51) ـ المائدة ـ

دور القضاء في تحقيق العدل وضمان الحقوق

القضاء ركيزة أساسية في المجتمع والدولة، فإذا صلحت المنظومة التشريعية وكان الحكم راشدا والقضاء عادلا صلحت المعاملات بين الناس وإذا فسد عنصر منها فسدت المعاملات. والقضاء هو المظهر العملي لتطبيق العدالة في المجتمع، إذ يفصل الخصومات بين الناس ويعيد الحقوق إلى أصحابها، ويمنع تغوّل الأقوياء على الضعفاء، ومن خلاله تُطبّق القوانين، وتُصان الحقوق، وتُحفظ الدماء والأموال والأعراض. إلا أن القضاء لا يكون عادلا، ضامنا لحقون الناس، حاميا للضعفاء من ظلم الأقوياء، لا بدّ أن يتوفّر فيه أمران:

1. (أوّلا) أن تكون المنظومة التشريعية التي يستند إليها القضاء وتُفض بموجبها المنازعات بين الناس وتردُّ المظام وتحمي الحقوق، منظومة كاملة شاملة عادلة تراعي طبيعة الإنسان، وتوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.
2. (ثانيا) أن تجد تلك المنظومة التشريعية طريقها للتطبيق على الجميع دون تمييز من خلال قضاء نزيه، لا علويّة عنده إلا للقانون، ولا حصانة فيه لأحد، ولا فرق عنده بين حاكم ومحكوم ولا بين قوي وضعيف، فالمتقاضون أمامه سواسية كأسنان المشط، وضمان حسن التطبيق مضمون من خلال المحاسبة والرقابة المنظمة.

أي أن العنصر الأساسي لتحقيق دور القضاء في تحقيق العدالة يكمن في المنظومة التشريعية التي تحقق العدل وتضمن حسن تطبيقه، فلا قيمة للتقاضي إذا كان التشريع الذي بمقتضاه تُفَضُّ المنازعات وتردّ المظالم وتصان الحقوق، لا يحقق تلك القيم النبيلة، وإلا أصبح القضاء وسيلة للظلم وآلة لسحق المظلومين بدعوى تطبيق القانون.

والسؤال الذي يطرح نفسه: من هي الجهة التي لها حق التشريع بما يضمن العدالة وحسن تطبيقها؟ هل هي للإنسان أم لخالق الإنسان؟ أي هل هي للعقل أم للشرع؟

إن العدالة لا تتحقق إلا حين يستند القضاء إلى تشريعاتٍ منزّهة عن الأهواء، لا تتأثر بمصالح الأقوياء ولا بتقلبات الزمان والمكان. وهذه الصفة لا تنطبق على الإنسان، فالإنسان مهما بلغ من الحكمة والنزاهة يعجز عن التشريع الضامن للعدالة، لأن نظرة العقل للعدالة ومعالجته لمشاكل الإنسان الناتجة عن اندفاعه لإشباع غرائزه وحاجاته العضوية تختلف وتتفاوت وتتناقض وتتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، فما يراه إنسان عدلًا قد يراه غيره ظلمًا، وما يراه اليوم جريمة قد يراه غدا حقا مشروعا، ولذلك فإن كثرة التغيُّر والتبدُّل في القانون والتشريعات في الدول التي تحكمها قوانين وضعية كالديمقراطية أكثر من أن تحصى.

إن العدالة لا تتحقق إلا في كنف شرع الله الحنيف، لأنه صادر عن خالق الإنسان، المحيط بأحوال الناس في الحاضر والمستقبل، العالم بما يصلح حالهم قال تعالى: «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» [الملك: 14]، لذلك اقتضت حكمته أن ينزل الشريعة التي ينتج عنها القانون والدستور من أجل تحقيق العدل، قال تعالى في محكم كتابه العزيز: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)، فالتشريع الإسلامي يحقق جميع الأركان الضرورية لإنتاج العدل، فهو منزّه عن اتباع الهوى قال تعالى: (وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ٧١ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ٧٢)، والمشرّع في الإسلام، وهو الله تعالى، عالم بأحوال الناس، سواء في الحاضر أم الماضي أم المستقبل. يقول الله تعالى: (مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)، فالمشرع الذي لا تغيب عنه شاردة ولا واردة لا يمكن لتشريعه أن يصيبه الخلل بسبب قلة العلم أو الجهل الذي يعتري البشر بسبب نقصهم وعجزهم الطبيعي، وهنا تكمن عظمة التشريع في الإسلام.

إلا أن هذا التشريع مهما كان ساميًا لا يثمر عدلًا ما لم يُحسن القاضي تطبيقه. فالقاضي، مهما بلغت نزاهته، مطالب بأن يُطبّق حكم الله على الجميع دون تمييز، فلا حصانة لأحد أمام الشرع، ولا استثناء في وجه العدل. وهذا متحقق في الإسلام دون غيره لأن سلطان التشريع الإسلامي على النفس مصدره تقوى الله، بالإضافة إلى شعور الجماعة بعدالته ووجود أجهزة رقابية تحول دون التجاوزات قال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٦٥)،

وقال: فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله...

التتمة في الصفحة الثانية

سياسات النفوذ الثقافي واستهدافها سلطة المربي ومكانته؟

تشهد تونس تصاعداً مقلقاً في حالات العنف المدرسي، خاصة تلك الموجهة ضد المربين والمعلمين، والتي بلغت حد الاعتداءات الجسدية واللفظية المباشرة، بل وامتدت أحياناً لتشمل أولياء الأمور.

خلال هذا الأسبوع سُجلت حوادث جديدة لا تقل فظاعة عن التي سبقتها ، حيث تم اعتداء من تلميذ على أستاذه في معهد بمكثر بـقطعة حديدية في القسم وحين فرّ الأستاذ مستنجدا بالإدارة تعقبه التلميذ في الساحة ب"ضربة مقصية" ولولا تدخل التلاميذ لانتهى الوضع إلى ما لا يحمد عقباه، ثمّ إثر ذلك يقوم أولياء التلميذ بتقديم شكوى بالأستاذ لدى فرقة حماية الطفولة ليصبح الأستاذ محلّ تتبع .. . !

هذا وقد شهد معهد سيدي حسين حادثة غير مسبوقة تمثّلت في محاولة اقتحام ثلاثة منحرفين لاجتماع مجلس التربية أثناء انعقاده، في وقت كانت فيه الإدارة تناقش ملفاً تأديبياً يخصّ تلميذة ارتكبت تجاوزات أخلاقية داخل المؤسسة. هذه الظاهرة لم تعد مجرد حوادث فردية معزولة، بل تحولت إلى مؤشر خطير على أزمة عميقة في المنظومة التربوية برمتها، تطلب تحليلها الوقوف على جذورها المتشعبة والمترابطة.

تحول في ميزان السلطة داخل المدرسة

فالمدرسة لم يعد يُنظر إلى مكانتها وقدسيتها لما تحمله من علم نافع يرفع صاحبه إلى لأعلى مراتب الرضوان الرباني وإلى سبل النجاح والتميّز الاجتماعي ، بل تحولت في نظر الكثيرين إلى فضاء لإنتاج الإحباط وفقدان الثّقة في قيمة التعليم في ظل ارتفاع بطالة الخريجين وتدهور في البنية التحتية، ناهيك عن أجواء الاختلاط والمخدرات التي صارت ظاهرة مألوفة في الأوساط التعليمية.

هذا الممارسات الدخيلة على ثقافتنا وهويتنا تستدعي مراجعة السياسات التعليمية والتوقف عند أهم أسباب هذا التدهور السريع والذي لا يخفى على كل متابع حصيف للشأن التعليمي أنّه مرتبط بعديد العوامل إلا أن العامل المؤثر كما يقال "من يكتب المناهج، يكتب مستقبل المجتمع" ومن هنا تبرز الآثار العميقة للتبعية الفكرية من خلال البرامج المستوردة، التي نفذت إلى أبنائنا عبر برامج الدعم المالي من البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي بشروط تتعلق بإعادة صياغة المناهج واعتماد مقاربات تربوية محددة.

مناهج جديدة بدعم مالي خارجي

تتم هذه العملية عبر آليات ممنهجة تشمل ربط القروض بشروط إصلاح المناهج، وإعداد دلائل تربوية مستوردة، وتدريب المعلمين عبر برامج أجنبية، وتمويل جمعيات نشطة داخل المدارس، وإدخال مفاهيم جاهزة مثل "مدرسة صديقة للطفل" وهي في حقيقتها متباينة مع الخصوصية المحلية حيث تتصادم هذه المناهج مع السياق الاجتماعي التونسي، مما يعمق الفجوة بين المربي والمجتمع. كما تُوجّه الجهات المانحة الخارجية سياسة التعليم في تونس عبر ثلاثية من الأهداف: اقتصادية-سياسية بتشكيل أجيال متماهية مع المصالح تتبنى قيم "الحكم الرشيد" و"الاندماج الاقتصادي" في السوق العالمية، وثقافية-هوياتية بنشر مفاهيم كالمساواة الجندرية والتربية الجنسية، وإستراتيجية تعمل على تغيير فكر المعلم الذي يُعد محور التأثير المجتمعي.

مما يجعل من المعلّم فاقدا لهيبته وسلطته التربوية، وتراجع صورته في الإعلام والمجتمع، وبروز ثقافة "حقوق التلميذ" على حساب الواجبات والانضباط، ليجرَّ صداما بين القيم المستوردة والواقع الاجتماعي المحلي. هذا النفوذ الثقافي الممنهج يمثّل إستراتيجية طويلة الأمد لتشكيل وعي أجيال تستحيي من عقيدتها، و منسلخة عن دينها و عن قضايا الأمة الإسلامية.

أزمة التعليم في تونس هي انعكاس مباشر لغياب أحكام الإسلام عن الدولة والمجتمع.

ربط مناهج التعليم وسياسته، وبناؤها على أساس الثقافة الإسلامية، لتخريج العلماء والمفكرين والأطباء والمهندسين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، هو العمود الفقري للعملية التربوية.

التتمة في الصفحة الثانية

تتمة...

دور القضاء في تحقيق العدل وضمان الحقوق

ولقد عانت الأمة الإسلامية من التشريع الوضعي الذي فرض عليها منذ زمن الاستعمار البغيض، فضاعت الحقوق والواجبات وذاقت الأمة الأمرّين من القضاء الذي يستند إلى التشريعات والقوانين الوضعية. فالقضاء في البلاد الإسلامية ومنها العربية أصبح أداة بيد الحكام، فبالإضافة إلى التشريعات الجائرة التي تسنها الأنظمة المجرمة لقمع معارضيها وتأبيد حكمها، فإن القضاء أصبح أداة لسحق المعارضين باسم تطبيق القانون، فيُحاكم من ينتقد الحاكم بالإعدام ثم يتم العفو عنه بعد أيام، في مفارقة عجيبة غريبة لا تحدث إلا في ظل الأنظمة الوضعية التي لا تحسب للنفس البشرية أي حساب.

العدل في التاريخ الإسلامي

لقد طبَّق المسلمون مبدأ العدالة في القضاء تطبيقا عمليًا فريدًا. فلم يُرو التاريخ أن الدولة الإسلامية مارست التمييز في تطبيق القوانين بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو اللون. فالقانون الذي طُبّق على المسلم هو نفسه الذي طُبّق على غير المسلم. وقد كان الخلفاء والولاة والفقهاء يُقِرّون أن العدل فوق الجميع، فوقف الخليفة عمر بن الخطاب في مجلس القضاء مساويًا لخصمه، وقال قولته الشهيرة: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟" وروح العدالة هذه هي التي جعلت غير المسلمين يعيشون في كنف الدولة الإسلامية آمنين على أنفسهم وأموالهم ودينهم، حتى شهد بذلك المستشرقون أنفسهم.

نماذج من عدالة التشريع الإسلامي:

1.**فلننظر إلى بعض الأمثلة من التشريع الإسلامي** التي تظهر عظمته، ولنبدأ من أكثر القضايا جدلية وهي التي تتعلق بالمرأة وحقها في الميراث الذي يطرقها كثير من المشككين في التشريع الإسلامي، فقد جعل الإسلام للمرأة حقا في الميراث؛ بنتًا، وزوجًا، وأمًا، وأختًا أحيانًا. والإسلام حين شرع ميراثًا محددًا للمرأة فإننا نجد أن جميع الشرائع المعروفة في الدنيا لم تجعل نصيبًا محددًا للمرأة في الميراث، وجعلتها خاضعة لإرادة الشخص المورِّث؛ فله أن يعطي وله أن يمنع.

ومن ناحية أخرى فإن المشرِّع الإسلامي حين وضع قوانين الإرث نظر إلى قضيتين في آن واحد؛ القضية الأولى: المرأة كجزء من الأسرة وأحد نوعي الإنسان في العلاقة الاجتماعية، فأفرد لها حقًا ونصيبًا في الإرث. والقضية الثانية هي توزيع الثروة ومبحثها في العلاقات الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية. فقوانين الإرث والميراث هي أحد وسائل توزيع الثروة بشكل طبيعي في المجتمع. والمرأة من هذه الناحية مسؤوليتها في النفقة والإنفاق على الغير أقل من مسؤولية الرجل. وبالتالي فإن توزيع الثروة على الوجه الذي جاء به التشريع الإسلامي قد أخذ بعين الاعتبار المرأة بوصفها الإنساني فأفرد لها نصيبًا من الثروة، وبوصفها جزءًا من النظام الاقتصادي فجعل نصيبها أقل من نصيب الرجل المسؤول عن النفقة.

2.**العدالة بين الناس دون تمييز:** يقول تعالى: «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» [المائدة: 8]. لم يُفرّق الإسلام بين مسلم وغير مسلم في إقامة العدل، ولا بين عربيٍّ وأعجمي، فالكل سواء أمام القضاء، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: لو أن فاطمة بنت رسول الله سرقت لقطعت يدها.

3.التشريع الاقتصادي في الإسلام: العدل في الإسلام لا يقتصر على القضاء بين الأفراد، بل يشمل توزيع الثروات وتحقيق التوازن الاجتماعي. قال تعالى: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ» [الحشر: 7]. فالتشريع الاقتصادي الإسلامي جاء لضمان الكفاية لكل فرد، وتحقيق الأمن الاجتماعي، ومنع احتكار الثروة في يد فئة قليلة.

لن يصلح حال القضاء إلا في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لأن أحكام الاسلام أحكام عادلة باعتبارها من لدن حكيم خبير، لذلك تكون لها هيبة لدى القاضي وعامة الناس على حد سواء، فالقضاء بأحكام الإسلام يحضى بالرضا والقبول لدى القاضي المسلم الذي أصدر الحكم او لدى المحكوم، لأن احكام القضاء هنا تتناسب مع حال المسلمين وعقيدتهم الإسلامية.

كما يتمتع القاضي في دولة الخلافة بصلاحيات فعالة تمكنه من تحقيق العدالة ويكون إخباره بالحكم الشرعي على وجه الإلزام والتنفيذ. ونسأل الله أن يعجل بقيام دولة الخلافة التي ستؤسس لقضاء عادل وفعال.

قال تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا 135﴾.

الدكتور عبادة الحسن

زيارة أحمد الشرع لواشنطن ومنزلق التنازلات الخطيرة

شهدت سوريا، بعد فرار رأس بشار وتهاوي منظومته الأمنية والعسكرية في كانون الأول/ديسمبر 2024 تحولات سياسية متسارعة تصنَّف ضمن خانة الأحداث المفاجئة التي لم تكن الإدارات العالمية مستعدة لها. وبرزت زيارة رئيس المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، إلى أمريكا ولقاؤه برئيسها ترامب، كمحطة مهمة لأبرز هذه التحولات، محفوفة بجدل عميق حول الثمن السياسي والمبدئي الذي قد تدفعه البلاد في سبيل الاعتراف الدولي والاستقرار المزعوم.

لقد سبقت هذه الزيارة، تحركات في الرياض والأمم المتحدة، لتكون زيارة أحمد الشرع لواشنطن تتويجاً لمسار خطير ينزلق بالبلاد إلى قاع التبعية الذي تفقد فيه السيادة وتسلب فيه الإرادة وذلك بسبب نهج الاعتماد على سراب السند الخارجي الخدّاع.

زيارات لم تمر دون لغط؛ قسم يراها خطوة لا بد منها في سبيل الخروج من العزلة، وآخرون يعتبرونها بداية سلسلة من التنازلات ستفرغ الثورة من مضمونها الأصيل.

وقد ظهر في المشهد أمور عدة وتفاصيل كثيرة ليس أهمها ما يتعلق بالبروتوكولات غير الرسمية، إلا أن الأهم يكمن في جدول الأعمال الذي فرضته الإدارة الأمريكية على القيادة السورية الجديدة:

قانون قيصر: العصا الأمريكية المعلّقة في صدارة الملفات، وكان وضع قانون قيصر لحماية المدنيين. ورغم أنّ المنطق السياسي السليم يقضي بإلغاء العقوبات فور سقوط نظام آل أسد الذي فُرضت العقوبات عليه، إلا أن ما حدث كان تعليقاً للقانون، وليس إلغاءً له. هذا التجميد المؤقت يُقرأ في التحليل السياسي على أنه بمثابة سيف ديموقليس؛ أداة تهديد جاهزة للضرب في حال قصّرت الحكومة الجديدة في تنفيذ التزاماتها.

إن هذا الإبقاء على الضغط الاقتصادي، بالتزامن مع الحديث عن رفع جزئي لتضييقات معيشية، يتسق مع عقلية تأديب الحاضنة الشعبية. وهذا الأمر الذي انتهجته الدول على مر سنوات الثورة كلها، حيث كانت الأهداف من جميع المخططات التي كانت تحمل عنوان الضغط على النظام ومعاقبته كانت تحمل جميعها هدفا واحدا؛ تهذيب سلوك الجماهير الثائرة وإبقاءها في حالة ضغط دائم تحول دون تفكيرها في مشروع سياسي أوسع أو التفرغ لرفع الرأس بمطالب سيادية.

إن إبقاء الناس في حلقة مفرغة من السعي وراء لقمة العيش يُعد استراتيجية غربية لتقويض أي طموح لبناء دولة ذات قرار مستقل.

التحالف الدولي: شرعنة للاحتلال أم ضرورة؟

المحور الأخطر في النقاش كان الضغط من أجل انضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده أمريكا، والذي يراه كثيرون من طلبة العلم ومن المجاهدين تحالفاً صليبياً أعلن الحرب على الإسلام تحت ذريعة محاربة تنظيم الدولة.

هذا التحالف، الذي يعود تاريخ تدخله في سوريا إلى عام 2014، يملك سجلاً حافلاً من المجازر التي استهدفت الحاضنة الشعبية الثائرة، بعيداً عن أهداف محاربة الإرهاب المعلنة. إن القبول بالانضمام إليه يعني عملياً إضفاء الشرعية على الوجود العسكري الأمريكي وقواعده ومناطق نفوذه على الأرض السورية.

لقد كان وجود القوات الأجنبية سابقاً وجوداً غير شرعي أو مؤقتاً مرتبطاً بمناطق قسد أو بقتال تنظيم الدولة. أما الآن، فإن التوقيع على اتفاقية التحالف يقونن هذا الوجود، ويجعل أي معارضة أو انتقاد له جريمة تستوجب الملاحقة القضائية بتهمة الإساءة للعلاقات الدولية!

هذا التنازل يُعد نقطة مفصلية تهدم مبدأ السيادة واستعادة القرار الذي قامت عليه الثورة، وتفتح الباب أمام التدخل المباشر في الشأن الأمني والعسكري السوري.

ملف التطبيع والصدام المبدئي:

الضغط على دمشق لإبرام اتفاقيات أمنية مع كيان يهود، على غرار الاتفاق الإبراهيمي، يضع الحكومة الجديدة في صدام مباشر مع الثوابت المبدئية لنسبة كبيرة من الحاضنة. فالقضية ليست مجرد ترسيم حدود أو الانسحاب من الجولان، بل هي الاعتراف بكيان غير شرعي على أرض فلسطين.

إن هذا المسعى الأمريكي يهدف إلى أمور عدة؛ أولها تثبيت فكرة مفادها أن الإسلام السياسي لا يصلح للحكم، تمهيداً لإنهائها أو استبدال شخصية أكثر براغماتية وقبولاً دولياً بها. وثانيها استهداف بعض التجمعات للمهاجرين والمجاهدين، وذلك بإجبار الحكومة الجديدة وجعلها مضطرة بالفعل للمضي في محاربة ما يسمى "التطرف" وفق التعريفات الغربية، حتى لو كان ذلك يعني محاربة تيارات كانت شريكة في إسقاط بشار، الأمر الذي قد يخلف اقتتالا بين أصدقاء الأمس بذريعة المحافظة على الدولة!

الانفجار الداخلي المنتظر:

إن هذا الخليط المتفجر من الضغط الاقتصادي (قيصر)، والتنازلات السيادية (التحالف)، والصدام المبدئي (التطبيع)، يثير مخاوف حقيقية من انفجار داخلي. فالمجاهدون، سواء السوريون أو المهاجرون، الذين قاتلوا من أجل إقامة دولة تحكم بما أنزل الله، يرفضون هذا المسار بشكل قطعي، ويرون في الانصياع للشروط الغربية خيانة للتضحيات.

هذا التململ يعرّض سوريا لخطر اقتتال داخلي كبير لا يخدم سوى السياسات الخارجية. ورغم أن الشارع السوري قد يمتنع حالياً عن الانفجار خوفاً من الوقوع في فوضى جديدة، فإن استمرار الضغط الاقتصادي بالتوازي مع التنازلات السيادية، يقلل من صبره وقدرته على الصمود.

الخلاصة: ما بعد البراغماتية:

لقد كشف اللقاء بين رئيس الإدارة الانتقالية أحمد الشرع وترامب أن الانتقال السياسي في سوريا لن يكون سهلاً أو مجانياً. إنه اختبار حقيقي للقيادة الجديدة بين البراغماتية المطلوبة للاعتراف الدولي والحفاظ على جوهر الثورة ومبادئها. وفي خضم هذا الصراع بين الإرادة الأمريكية التي تكيد وتدبر، والإرادة الشعبية التي تتضرع إلى الله، يبقى الترقب سيد الموقف.

في النهاية نقول إن المنطقة، وربما العالم، مقبل على زلزال؛ يقوم على اصطدام بين مبدأين؛ مبدأ رأسمالي عقليته استغلال الناس ونهب خيراتهم واستعبادهم، والمبدأ الإسلامي الذي يقوم على الرعاية بأحكام الشرع وحماية رعايا الدولة، صراع سيفضي في النهاية إلى تحقيق ما وعد الله عز وجل به المؤمنين، وما بشر به رسوله الكريم ﷺ لتكون تضحيات الأمس هي الأساس للنصر المنشود، بعيداً عن قواعد وشروط المهيمنين لأننا على يقين أن العاقبة للمتقين.

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

تتمة...سياسات النفوذ الثقافي واستهدافها سلطة المربي

فقد كان ﷺ حريصًا على أن يهيئ للعلم مناخه المناسب لترسيخ أصوله وامتداد فروعه ولتظهر في النهاية ثماره في النهضة والتقدم للمسلمين. وقد ورد على لسان حبيبنا ونبينا محمد ﷺ قوله (إِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا)، التعليم هو مهمة الأنبياء والرسل عليهم السلام، لهذا كان من أفضل ما يمكنُ أن يَغرسه المُعلِّم في نفوس الطلبة هو حُبُّ العلم والبَحث العلميِّ، وهذا ما يُسَمَّى بتعليم المُتعلِم كيفيةَ التَّعلُّم، وأن يكون المعلم نموذجًا ممتازًا في جميع المواقف، وأن يكون أول من يطبق ما يطلبه من المتعلمين من التزام وانضباط وسلوك، ويبتعد عما ينهاهم عنه، وبذلك يكون صادقًا مع طلابه في أقواله وأفعاله. وفي المقابل، يكون دور الأمّة الإعلاء من شأن العلم والعلماء ومعلمي الناس الخير؛ فلا ينبغي أن يقدم على العلماء والمعلمين أحد، كما ينبغي بذل ما يجب لهم من الاحترام والتوقير والتأدب، قال شوقي رحمه الله :

قم للمعلم وفه التبجيلا
كاد المعلم ان يكون رسولا
أعلمت اشرف او أجل من الذي
يبني وينشئ أنفسا وعقولا

تُجسِّدُ الأمثلة التاريخية من الحضارة الإسلامية، لتوقير قادة الأمّة وعلمائها لمعميهم فتنشأ القدوة الحسنة وترتفع مكانة العلم والعلماء، كان الإمام ابو حنيفة لا يمد رجليه ناحية بيت معلمه حماد رحمه الله احتراما له، وبين بيت أبي حنيفة وبيت معلمه المسافة الطويلة.

> أمّا الإمام الشافعي رحمه الله فكان إذا جلس في مجلس الإمام مالك رحمه الله يقلب الأوراق برفق شديد حتى لا ينزعج معلمه الإمام مالك. أما الربيع بن سليمان فيقول عن نفسه: والله ما اجترأت أن أشرب الماء والشافعي ينظر إلي هيبة له.

وهذا هارون الرشيد الذي حكم نصف العالم والذي كان يخاطب السحابة العابرة فيقول : (أمطري حيث شئت فسوف يأتيني خراجك) ... يطلب من الإمام العالم الأصمعي أن يؤدب له ولديه وأن يعلمهما ، وفي ذات يوم مر هارون الرشيد فرأى الأصمعي يغسل قدمه والذي يصب له الماء هو ابنه ، ابن هارون هو الذي يصب للأصمعي الماء حتى يغسل الأصمعي قدمه .. طلب هارون الرشيد الأصمعي وقال له : إنما دفعت به إليك لتعلمه وتؤدبه أفلا طلبت منه أن يصب الماء بإحدى يديه وأن يغسل قدمك باليد الأخرى بل تؤكده أمثلة معاصرة كاعتراف إمبراطور اليابان حين سُئل عن أسباب تقدم دولته في هذا الوقت القصير، فأجاب: بدأنا من حيث انتهى الآخرون، وتعلمنا من أخطائهم، ومنحنا المعلم حصانة الدبلوماسي وراتب الوزير.

كما ذكر أن القضاة في ألمانيا حينما طالبوا بأن تتم مساواتهم في الرواتب بالمعلمين، ردت عليهم المستشارة أنجيلا ميركل مستنكرة بقولها الشهير: كيف أساويكم بمن علموكم؟

وفي مقابل هذا المجد التليد، يُظهر واقعنا اليوم تنكرًا مؤسفًا لتلك القيمة، حيث يتجرأ البعض على الإساءة للمعلمين. فاحترام المعلم ليس مجرد تقاليد بل هو استثمار في المستقبل، ومفتاح النهضة الذي أكد عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه".

بقلم أ.ياسين بن يحيى

جواب سؤال الصين وانعتاقها من نظرتها الإقليمية المحدودة

السؤال:جاء في جواب سؤال، المؤرخ في 04/12/ 2013م ما يلي: ("فعند الصين إحساس بالقوة والتحدي، ولولاً أنها تكتفي بالمحافظة على إقليمها، وتقبل بأن تقتصر مجابهتها لأمريكا كرد فعل على تحركات أمريكا نحو إقليمها، ولا تخرج الصين لتهز أمريكا في مناطقها ومناطق نفوذها... ولولا أنها بدأت تأخذ بالرأسمالية في كثير من المجالات وبخاصة الاقتصادية... لولا ذلك لكان صوتها دولياً أعلى، وتأثيرها في مصالح أمريكا أقوى... على كل، فإن الصين عندها إحساس بالقوة، وتعمل ليبقى كيانها يتحرك ذاتياً حتى وإن كان في منطقة إقليمه...")، فهل قيام الصين بتقييد تصدير المعادن النادرة إلى أمريكا، وبيعها لسندات الخزانة الأمريكية، وتحديث جيشها، وإنشاؤها لأكبر مجمع عسكري في العالم جنوب غرب بكين.. أليس هذا مؤشراً على انعتاق الصين من نظرتها السياسية في حدود إقليمها وتوسع هذه النظرة لمزاحمة أمريكا عالمياً؟ وجزاكم الله خيرا.

الجواب:لكي يتضح الجواب لا بد من استعراض الأمور التالية:

1- تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949 م بانتصار ماو عقب الصراع الذي دار بين الحزب الشيوعي بقيادة ماو، وبين الحزب القومي بقيادة تشانغ كاي شيك الذي دعمته الولايات المتحدة علناً. وقد فر الحزب القومي بقيادة تشانغ كاي شيك إلى تايوان وأعلن هناك "جمهورية الصين".. أما عندما تولى دينغ (شياو بينغ) رئاسة الحزب الشيوعي الصيني عام1978م، فإنه على عكس ماو، أعطى الأولوية للاقتصاد بدلاً من الأيديولوجية (المبدأ). فأوجد نموذجاً اقتصادياً يقوم على الأجور المنخفضة والصادرات الخارجية العالية، وفتح الأبواب لزيادة المستثمرين الأجانب، ومن ثم أنشأ مناطق اقتصادية خاصة (SEZ) في مدن الصين الشرقية عام 1979م.

2- ومع دينغ، تخلت الصين عن المبدأ (الأيديولوجية) الشيوعي في الاقتصاد والسياسة الخارجية...إلخ، وبدأت (تخلط) بين الرأسمالية والشيوعية في التطبيق! ومنذ عام 1980 م، وخلال فترة زمنية امتدت لـ 45عاماً، حققت نمواً اقتصادياً متسارعاً للغاية وما زالت تواصل النمو. واعتباراً من عام 2010 م، أصبحت الدولة صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد أمريكا، وما زالت مستمرة على هذا النحو. (قال بنك أوف أمريكا، إن الصين ستكون قادرة على مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، وتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم على طول الطريق... سي بي سي عربية، 2021/2/27). هذا هو الحال من الناحية الاقتصادية.

3- أما من الناحية العسكرية، فإن الصين تسير في طريق تحويل هذه القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية؛ إذ تزيد من نفقاتها العسكرية كل عام. ("أعلنت الصين اليوم "الأربعاء" أنها تعتزم زيادة ميزانية الدفاع الوطني لعام 2025 بنسبة 7.2 بالمئة، ما يمثل العام العاشر على التوالي من النمو أحادي الرقم في ميزانية الدفاع. وسيبلغ الإنفاق الدفاعي المخطط للبلاد 1,784665 تريليون يوان "حوالي 249 مليار دولار أمريكي" في العام الجاري... العربي نيوز، 2025/03/05م)، ومع ذلك، فإن قدرات الجيش الصيني التقليدية والنووية آخذة في التطور أيضاً؛ فقد (ذكر تقرير وزارة الدفاع الأمريكية المقدم إلى الكونغرس اليوم الأربعاء، أنه في منتصف عام 2024 كانت الصين تمتلك أكثر من 600 رأس نووي، وبحلول عام 2030 سيجاوز عددها الألف... آر تي، 2024/12/18)، وقد حرصت الصين على عرض أسلحتها المتطورة في عرض عسكري يوم 2025/9/3 أقيم لإحياء الذكرى الثمانين للانتصار على اليابان في الحرب العالمية الثانية. فقد شوهد مدى تطور الصين في الأسلحة العسكرية.

4- من الناحية السياسية، تعد الصين دولة كبرى إقليمية مستقلة لا تدور في فلك أمريكا، على عكس دول المنطقة مثل اليابان وكوريا الجنوبية.. وهي دولة ذات أطماع سياسية في دول المنطقة، منطلقة من دوافع قومية ومصالح اقتصادية، وإن لم تكن مبدئية (أيديولوجية). وتعتبر منطقة بحر الصين الجنوبي ذات أهمية حيوية بالنسبة للصين؛ حيث تحتوي على ممرات بحرية مهمة، ومناطق صيد، واحتياطيات نفط وغاز تحت البحر لا غنى عنها لتغذية قطاع التصنيع والاقتصاد الصيني المتنامي باستمرار، ووفقاً لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الصادر عام ٢٠١٣ م فإنه (يُقدر وجود 11 مليار برميل من النفط 190 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي في قاع البحر" (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2013/04/13). وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من80٪ من التجارة العالمية تمر عبر بحر الصين الجنوبي، وهو ما يُقدر بنحو 5.3تريليون دولار من البضائع التجارية (China Power, 2016). ولذلك، فإن للصين اهتماماً بهذه المنطقة الجيوسياسية والجيوستراتيجية وتدعي الحق فيها.

5- لقد سعت أمريكا، التي تقوم بدور شرطي العالم، وعملاً باستراتيجيتها الآسيوية، إلى الحيلولة دون صعود الصين واحتوائها؛ تارة بنقل جنودها وعتادها من أوروبا إلى منطقة المحيط الهادئ، وتارة باستغلال أزمة تايوان، وتارة باستخدام الهند، وتارة بإقامة تحالفات عسكرية مع دول إقليمية مثل "أوكوس" (أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) و"كواد" (الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان)، وتارة بشن حروب تجارية على الشركات الصينية مثل هواوي. ذلك أن أمريكا، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وضعت الإسلام كعدو مبدئي (أيديولوجي) والصين كعدو دولة، على رأس قائمة أعدائها. ولئن كانت حروب العراق وأفغانستان قد أخرت صراعها مع الصين وأبطأته، إلا أنها بعد هذه الحروب ركزت كامل هدفها على الصين، وخاصة الحروب التجارية.

6- **وبعد هذا التوضيح، ننتقل الآن إلى استعراض الجواب على السؤال:**

أ- أما تصدير المعادن النادرة، فإن الصين تدرك أهميتها، وخاصة في الصناعات الحديثة المتطورة تكنولوجيا، وهي نحو 17 نوعا تدخل في أكثر من 200 نوع من الصناعات الحديثة من إنتاج العالم. وهي مطلوبة للصناعات العسكرية في الطائرات والغواصات والمركبات الفضائية والمسيّرات. ويجري تعدين نسبة عالية منها في الصين.. وقد استخدمت الصين موضوع هذه المعادن كسلاح في وجه أمريكا لكسب تنازلات منها في حربها التجارية.. وهذا ما كان، فعندما أعلن ترامب عن زيادة الرسوم الجمركية على الصين تدريجياً لتصل في 8 نيسان/أبريل 2025 أخيراً إلى 104٪.. فإن الصين كرد فعل على ذلك أعلنت في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025 عن تقييد صادرات المعادن النادرة لأمريكا. وتمتلك الصين 49٪ من الاحتياطي العالمي للعناصر الأرضية النادرة، وتستحوذ على 69٪ من الإنتاج العالمي السنوي.. أي أن الأمر فعل ورد فعل.. ثم تكرر الفعل ورد الفعل مرة أخرى، فخفض ترامب الرسوم الجمركية إلى نحو 47٪، ومن ثم صرح ترامب بعد اجتماعه مع نظيره الصيني بمدينة بوسان في كوريا الجنوبية يوم 2025/10/30 على هامش أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، صرح بعد الاجتماع وهو مغادر على متن طائرته: ("سيتم خفض الرسوم الجمركية التي تفرضها أمريكا على الصين إلى 47٪.. جميع القضايا المتعلقة بالمعادن النادرة تم حلها، والاتفاق حولها سيستمر سنة واحدة على أن يتم تمديده لاحقا".. الشرق الأوسط، العربي الجديد، 2025/10/30).. وعليه فإن قيام الصين بتقييد المعادن النادرة لا يعني الانعتاق من ضيق الأفق، بل هو عمل "رد فعل" على القرار الذي اتخذته أمريكا بفرض الرسوم، أي هو "ورقة مساومة". والواقع يشهد بذلك؛ فالرسوم الجمركية خفضت وقيود المعادن النادرة علقت لعام.

ب- أما بالنسبة لبيع الصين جزءاً من سندات الخزانة الأمريكية التي كانت بحوزتها والتي كانت تبلغ 1 تريليون و 189 مليار دولار في تشرين الأول/أكتوبر 2018 م؛ (هبطت حيازات الصين من سندات الخزانة الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2009.. وأظهرت بيانات نشرتها وزارة الخزانة الأمريكية أمس الثلاثاء أن قيمة الديون السيادية الأمريكية التي يحتفظ بها المستثمرون الصينيون انخفضت بمقدار 57 مليار دولار إلى 759 مليارا في عام 2024، بما لا يشمل سندات الخزانة المملوكة للصينيين والمحتفظ بها في حسابات بدول أخرى.. الجزيرة نت، 2025/02/19)، فإن هذا أيضاً قرار اتخذ بخطوة دفاعية بهدف تقليل المخاطر، أكثر من كونه نابعاً من رؤية مبدئية (أيديولوجية)؛ ذلك أنه من المعلوم أن أمريكا وأوروبا، في أعقاب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا عام2022 م، قد جمدتا أصولاً لروسيا بقيمة 300 مليار دولار واستخدمتا نظام "سويفت" كسلاح. وعليه، فمن المرجح جداً أن الصين قد حولت هذه السندات إلى احتياطيات من الذهب للحيلولة دون قيام أمريكا بتجميد أصولها (ماليتها) كما فعلت مع روسيا، وذلك في حال احتمال مهاجمتها لتايوان أو لأي سبب آخر مثل الحروب التجارية. (في العام الماضي وحده، أضافت الصين عدة أطنان أخرى من الذهب بقيمة 550 مليار دولار إلى احتياطياتها. وفي الشهر الماضي، ارتفعت حصة الذهب في الاحتياطيات الرسمية للصين إلى أعلى مستوى لها في التاريخ بنسبة4.9٪..." (Artigercek.com، 2024/05/18). أما القول بأن انخفاض الأصول التي تملكها الصين يعود لتحويل بعضها إلى مؤسسات حفظ الأوراق المالية مثل "يورو كلير" في بلجيكا و"كلير ستريم" في لوكسمبورغ، كما يزعم بعض الخبراء، فهو احتمال ضعيف؛ لأنه في هذه الحالة أيضاً، ستتعرض الأصول التي هربتها من أمريكا ونقلتها إلى بلجيكا ولوكسمبورغ للتجميد بسبب الضغوط التي ستمارسها أمريكا على هذه الدول. ولذلك فإن الذهب هو الملاذ الأكثر أماناً.. وهو الذي يرجح على غيره. وهذا يعني أن هذه الخطوة أيضاً لا تدل على تغيير في عقلية الصين ضيقة الأفق، بل يمكن اعتبارها "تدبيراً احترازياً".. فخطوة الصين في العناصر النادرة وبيعها لسندات الخزانة الأمريكية هما بمثابة رد الفعل على أفعال أمريكا كما ورد في الجواب "تقتصر مجابهتها لأمريكا كرد فعل على تحركات أمريكا".

ج- أما بالنسبة لمسألة تحديث الصين لجيشها وإنشائها لأكبر مجمع عسكري في العالم جنوب غرب بكين؛ (جدد الجيش الصيني التزامه بتحقيق أهداف الذكرى المئوية لجيش التحرير الشعبي (PLA) بحلول عام 2027، متعهداً بتسريع جهود التحديث وتعزيز الجاهزية القتالية. وأكد وو تشيان، المتحدث باسم وفد جيش التحرير الشعبي وقوة الشرطة المسلحة الشعبية، أن تحقيق أهداف الذكرى المئوية وتطوير القدرات العسكرية يعدّ "أولوية استراتيجية" ضمن جهود الصين الأوسع لتحديث دفاعها الوطني. وقال وو: "يجب أن نكرس جهودنا لضمان تحقيق أهدافنا بأداء قوي وفي الموعد المحدد"... Defense-arabic. com 2025/03/13). و(نقلت صحيفة "فايننشال تايمز" عن مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين قولهم إن الجيش الصيني يبني مجمعا ضخما في غرب بكين تعتقد أجهزة الاستخبارات الأمريكية أنه سيكون بمثابة مركز قيادة في زمن الحرب، وهو أكبر بكثير من وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون". وذكرت الصحيفة أن صور الأقمار الصناعية التي حصلت عليها تظهر موقع بناء تزيد مساحته على ٤ آلاف متر مربع على بعد 30 كيلومترا جنوب غربي بكين، وتبدو فيه حفر عميقة يقدّر الخبراء العسكريون أنها ستضم مخابئ كبيرة ومحصنة لحماية القادة العسكريين الصينيين خلال أي صراع، بما في ذلك الحروب النووية المحتملة... الجزيرة نت، 2025/01/31) وعليه فإن تحديث الجيش، وبناء مركز قيادة ضخم بالقرب من بكين على بعد 30 كم، أو بناء جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي، أو التوسيع السريع لأسطولها البحري؛ فما هو إلا "رد فعل" (استجابة) في مقابل حشد أمريكا لـ60٪ من أسطولها البحري العسكري في المنطقة. أي لم يقصَد من بناء هذا المجمع العسكري الدخول في صراع مع أمريكا في مستعمراتها والحلول محلها، كما فعلت أمريكا حين دخلت في صراع لتهديد بريطانيا والحلول محلها في مستعمراتها عقب الحرب العالمية الثانية، ولا هي (الصين) أرادت تحديث جيشها لإخراج أمريكا من مستعمراتها وزعزعة نفوذها والحلول محلها. بل إن هذه الأعمال تتعلق بمنع هيمنة أمريكا على المنطقة الإقليمية للصين (إنها تكتفي بالمحافظة على إقليمها) أي هي ردة فعل تجاه الحشود العسكرية في المنطقة.

7- والخلاصة أنه أصبح لدى الصين الإمكانيات المادية التي تؤهلها لأن تكون دولة كبرى عالميا، ولكن يظهر أنه حتى الآن لم تحصل لدى الصين الجرأة على منافسة أمريكا في مناطق نفوذها أو في المناطق الأخرى، ولهذا السبب لم تقدم على ضم تايوان بالقوة كما كانت تخطط وتهدد، وذلك بعدما رأت العقوبات التي فرضتها أمريكا ودول الغرب على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا منذ عام 2022. فلا تقدم على تحدي أمريكا في مناطق نفوذها ونفوذ الغرب في أفريقيا وآسيا وغيرها. فقد تراجعت عن إقامة قواعد عسكرية ممتدة من سواحلها على المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي وصولا إلى أفريقيا كما كانت تخطط منذ سنين إلا قاعدة لها في جيبوتي. ولم تتخذ موقفا حازما وجادا تجاه التهديدات الأمريكية لمصالحها في بنما، حيث خضعت الأخيرة لهذه التهديدات وانسحبت من اتفاقية طريق الحرير الجديدة الصينية يوم 2025/2/6 والتي تشمل موضوع إشراف الصين على قناة بنما.. بل هي تكتفي برد الفعل على تحركات أمريكا القريبة منها دون أن تبادر هي.. وعليه فما ذكرناه في جواب سؤالنا السابق لا يزال قائماً، فظهورها الإقليمي واضح وثزاحم فيه، ولكن ليس ظهوراً عالمياً تصارع فيه أمريكا.. ولكن هذا حتى الآن، ولا يستبعد أن تستجد لديها مستجدات سياسية وفكرية تدفع الصين للعمل السياسي الجدي عالمياً خاصة وأنها تتقدم عسكرياً واقتصاديا..

8- وفي الختام فإن هذه الدول سواء أكانت أمريكا أم الصين أم كلاهما فهما تتزاحمان في هذه الدنيا بما لا يوجد خيراً بل شراً يحيط بهم وبأتباعهم، وحضارة زائفة لم يفلح أهلها.. أما ما يظهر عليهم اليوم من ارتفاع فوق الأرض فهو لعدم وجود الدولة التي تنشر الخير في ربوع العالم، فتُقصي شرورهم وتهلك بنيانهم.. وإنها لعائدة بإذن الله؛ الخلافة الراشدة، التي تزيلهم كما أزالت أمثالهم من قبل؛ الفرس والروم.. فالأمة الإسلامية أمة حية فاعلة، وهي تتوجه بتسارع إلى سيرتها الأولى التي أخرجها الله لها، [كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ].. ثم إن في الأمة حزباً مخلصاً لله سبحانه، صادقاً مع رسوله ﷺ يغذ السير، واصلاً ليله بنهاره، حتى يتحقق وعد الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ على يديه، لا يخشى في الله لومة لائم، لا تلين له قناة ولا تضعف له عزيمة بإذن الله، حتى يتحقق وعد الله سبحانه على يديه، وتعود الخلافة الراشدة وعد الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ وتفتح روما بسواعد المسلمين كما فتحت القسطنطينية. أخرج أحمد في مسنده ..عنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَكْتُبُ إِذْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلًا قُسْطَنْطِينِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَدِينَةُ هِرَقْلَ تُفْتَحُ أَوَّلًا يَعْنِي قُسْطَنْطِينِيَّةَ».

[وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ]

الأول من جمادى الآخرة 1447هـ
2025/11/22م

فشل منظومة القانون الوضعي في تحقيق العدالة

بقلم أ .قيس البرادعي -المحامي

لقد خلق الله الإنسان ووضح في كتابه العزيز أنه لم يخلقه عبثا (الآية: أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا) بل أن الله مثلما تولى مهمة الخلق فقد تولى مهمة ضبط نظام حياة المخلوق (الآية: وله الخلق والأمر) سواء من الناحية الكونية التي لا دخل لمشيئة الانسان فيها أو من الناحية الشرعية التي تتطلب استجابة مشيئة الإنسان لها باعتبارها جملة من الأوامر والنواهي والإرشادات الشاملة المتعلقة بعلاقة الإنسان بربه وبغيره وبنفسه وبها تتحقق سعادته وتضمن استقرار علاقة البشر بعضهم ببعض، ولإن الكافر ليس موضوعا لأوامر الرسالة الخاتمة فإن الله قد توجه للمسلمين جميعهم للامتثال لها بالنسبة لعموم المسلمين من خلال الإلتزام بها وبالنسبة للحكام من خلال إرساء إلزاميتها فقال (الآية : ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) والجزء من الشريعة الذي ينظم المجتمع أي علاقة الفرد بالفرد هو أساسا ما يعني الدولة بقصد إلزامه والالتزام به، الشيء الذي التزمت به الأمة فعلا من المنشأ الذي توثله الفترة النبوية إلى حدود 13 قرنا تقريبا مهما كان نوع الحكم راشدا أو عضوضا، عادلا أو ظالما، إذ كانت الشريعة هي دوما مصدر التقنين حتى قدوم المئوية الأخيرة التي فرضت فيها القوى الإستعمارية الكبرى على الدول المسلمة إلغاء الشريعة واستبدالها بقوانين وضعية مخالفة لها في الغالب كانت وبالا على المجتمعات المسلمة وقد بان خورها ومواطن ضعفها الكثيرة على امتداد الزمن الذي سمح بتجليها سواء فيما يتعلق بالقواعد الراجعة للمطالبة بالحق والتي تهم القوانين الإجرائية أو فيما يتعلق بالقواعد الراجعة لإقرار الحق وهي تلك تهم القوانين الموضوعية ، وقائمة هذه الهنات و النقائص الخطيرة أكبر من تحصيها محاضرة ولكن يمكن التطرق لأهما إيجازا في مقارنة إجمالية بتلافيها الذي يرسيه إعمال ما يقابلها من قواعد الشريعة ، فماهي أهم النقائص والأضرار التي أرستها القوانين الوضعية على المستويين الإجرائي والموضوعي ؟

1 ـ قصور القوانين الوضعية عن تحقيق العدالة فيما يتعلّق بالقواعد الإجرائية:

إن الخور في هذا الشق هو خور عام يشمل المجالين المدني بمعناه الواسع وكذلك الجزائي فكلاهما محاط بقواعد إجرائية عصية على العد ، والقواعد الإجرائية هي تلك التي لا بد منها للمطالبة بالحق وتتمثل بالأساس في إرساء منظومة قضائية لا بد من اللجوء إليها للمطالبة بالحق وما تفرع عنها من إجراءات تهم شكليات المطالبة والآجل المتعلقة بها، وهذه القواعد يمكن ردها بالأساس إلى الهياكل المتمثلة في المحاكم ثم الأشخاص القائمون عليها وهم القضاة والكتبة والوثائق الواجب تقديمها والآجال التي لابد من الالتزام بها وجميعها لم تسلم من المساهمة في إرساء منظومة ترهق المتقاضي وتأيّسه أو تجعله يحرص إما على تجاوزها أو على التعامل معها بمنطق الفساد ونبين جزءا منها سواء فيما يتعلق بالمؤسسات القضائية والقائمين عليها أو فيما يتعلق بالوثائق والآجال.

أ ـ المحاكم والحكام:

بالنسبة للمحاكم نلحظ تعددا غير مبرر في أنواع المحاكم يثقل ويعسر على المواطن العادي التعامل معه فنجد المحاكم العدلية والعسكرية والإدارية والعقارية وتلك التي لها طابع اقتصادي مخصوص(كمجلس المنافسة) وغير ذلك ، أما من ناحية التعدد المتعلق بالدرجات فالأمر أدهى فنجد محاكم النواحي والمحاكم الإبتدائية والإستئنافية ومحكمة التعقيب والأطوار المعتادة من جهة التدرج في التقاضي ثلاث (وهو عدد ليس بقليل) وفي الواقع قد تصل إلى ٧ أو أكثر فمثلا في المادة الجزائية يمكن للمواطن أن يحاكم إبتدائيا غيابيا ثم يعترض ثم يستأنف (فيحكم غيابيا) ثم يعترض ثم يعقب فيحكم بالنقض مع الإحالة ثم يحكم غيابيا لدى المحكمة الإستئنافية بدائرة مغايرة ثم يعترض ثم يعقب من جديد ليصدر حكم من الدوائر المجتمعة فضلا عن الطعون الإستثنائية التي يمكن أن تحصل كالتماس إعادة النظر فضلا عن اختلاط الأطوار كأن يعترض المتهم وتستأنف النيابة فتكون القضية نفسها لدى محكمتين مختلفتي الدرجة هذا دون الحديث عن مرحة التتبع التي قد يشملها تحقيق ثم دائرة اتهام تعلو التحقيق درجة ثم تعقيب فضلا عن أن قرارات فرعية كثيرة (كرفض مطلب السراح مثلا) يمكن أن تكون موضوعا لهذا التدرج من استئناف وتعقيب ، وهذا كله لا يمكن له سوى إرساء حالة من إطالة غير منطقية للحصول الحق قد تصل لعشر سنوات الشيء الذي يعارض تماما اليسر الذي جاءت به الشريعة، وعلى كل فإن تعدد المؤسسات والأطراف المتدخلة في مختلف المجالات القانونية وما يتبعها من إرساء إجراءات خاصة وفريدة لكل منها أمر ملحوظ وأصبح أكبر حتى من إحاطة المختص. ومن ناحية القضاة نلحظ استسهالا مبالغا فيه في قبول من يقومون بهذه المهمة الجلل في التفات واضح عن الكفاءة والنزاهة وكأنها وظيفة ككل الوظائف بشكل يفتح المجال لضحالة في الأداء قد تتحملها مجالات أخرى على مضض اما مجال حقوق الناس فلا يتحملها مطلقا كما يفتح المجال للفساد من محسوبية ورشوة وغيره خاصة مع وهن الرقابة بل وغيابها المقصود أحيانا لإعتبارات عدة.

ب ـ الوثائق و الأجال :

من ناحية الوثائق والآجال فالمجال شديد الحساسية ويكشف عن صرامة غير مبررة قد يترب عنها ضياع الحقوق بأيسر السبل فما أسهل أن ترفض قضية مدنية لغياب عبارة كعبارة " كتابة " في قولنا " مع ضرورة الرد على عريضة الدعوى كتابة " وغير ذلك من الأمثلة، بل يمكن أن تضيع حقوق مدنية بالملايين من أجل زيادة يوم فقط على أجل عشرين يوما لا غير هو أجل الطعن ويمكن لمدان في حكم جزائي بعشرين سنة أن تقرر في حقه العقوبة مطلقا لمجرد زيادة يوم يتيم على أجل عشرة أيام فقط هي أجل الطعن والأمثلة لا تحصى، وهذا أمر لا تقره الشريعة لأنها هدفها هو تحصيل الحق لا شكليات تحصيله التي كان من المفروض في القوانين الوضعية أن تكون هادفة لتيسير حصوله فبالتالي لا بد من أن تتموضع كهدف له وليس العكس إذ صارت القاعدة الإجرائية هدفا لذاتها لا قاعدة خادمة لغيرها .

2 قصور القانونين الوضعية في تحقيق العدالة فيما يتعلّق بالقواعد الموضوعية:

تبقى المادة الإجرائية مهما اتسعت وتشعبت مقارنة بالمادة الموضوعة أصغر حجما بكثير، فلذلك فإن مواطن الخور في القواعد الموضوعية لها مجالات أكبر وأبعاد أوسع لذلك فإننا سنحاول تتبع أهمها خاصة في المنظومة القانونية التونسية.

أ ـ اعتباطية دائرتيْ المنع والإباحة:

للأسف فإن القوانين المنظمة لمعيشة البشر ومعاملاتهم صارت توضع باعتباطية كبيرة فيما يتعلق بقائمة ما هو مباح وقائمة ما هو جائز واتساع وتضييق كل منهما، إذ لم تعد معايير مصلحة الأفراد وحقوقهم الطبيعية هي المعيار بل اعتبارات عدة أخرى من مرجعيات إيديولوجية وإملاءات خارجية تخدم مصالح القوى الاستعمارية الكبرى و الأنانية المفرطة للدولة على حساب الناس وهذا الانحراف بالأهداف الحقيقية والمشروعة للمجتمع وافراده ترتب عنه صيرورة المنع أصلا في المادتين المدنية والجزائية وصارت التكاليف الجبائية المغطية لكل مناحي الحياة بما فيها التقاضي والعقوبات الجزائية غير المبررة أمرا خانقا للمواطن ، وفي المقابل نلحظ إباحة وتهوينا للعقاب فيما يتعلق بالمادة الجزائية في أمور لا بد فيها من تدخل عقابي صارم الشيء الذي أسهم في استشراء الفساد والانحدار الأخلاقي واستسهال الجريمة فعلى سبيل المثال لم يعد القاتل يهاب القتل المتعمد لأن عقوبة القتل غالبا ليست مقابلة القتل بالقتل والزنا (بمعناه الشرعي) ليس مجرما أصلا في المقابل نجد عقوبات سجنية ثقيلة لمن عجز عن الأداء كما هو الحال في مادة الشيكات بوصفها جرائم شكلية والجريمة الشكلية ظلم محض لأنها لا تنظر للإنسان من جهة نفسيته الإجرامية بل من جهة النتائج المضرة وفي بعض الجرائم الاقتصادية والسياسية نجد عقوبات بالسجن تصل للمؤبد كتلك المتعلقة بالعملة وحتى للإعدام ، هذه العشوائية في أهم عنصر من عناصر القانون وهما المنع والإباحة لا يمكن أن يترتب عنها إلا مجتمع مضطرب ومكبوت ومستعد للفساد أو التمرد ، وهذا الأمر تتميز فيه الشريعة في المقابل باتزانها وإعطاء الأمور نصابها وجعل الإباحة اصلا وضبط جملة من الممنوعات محدود جدا وتقرير عقوبات صارمة لما فدح منها وإعطاء الدولة حقوقا مضبوطة فليس لها التعسف في حق المواطنين واستنزافهم

ب ـ نسونة القوانين :

هذا الأمر أصبح واضحا في عدة قوانين كالقانون التونسي ترتبت عنه مظالم كثيرة والمقصود من هذه العبارة إرساء تفرقة نوعية بين الرجل والمرأة من خلال تمتيع المرأة بوابل من الحقوق والمصالح على حساب الحقوق الطبيعية للرجل وهو توجه ينطلق من عقدة اجتماعية وايديولوجية تدعي أن القوانين القديمة تتسم بالذكورية وهذا ادعاء كاذب في حق الشريعة الإسلامية التي وازنت موازنة عجيبة وملفتة بين حقوق الرجل وحقوق المرأة، هذا الادعاء نجم عنه استباحة التوغل في مجالي الحقوق والواجبات على حساب الرجل بدعوى المساواة والحقيقة هي إرساء طغيان نسوي ومذلة ذكورية ظالمة فعلى سبيل المثال أصبحت السجون تعج بعشرات الآلاف من الرجال من أجل جرائم مفتعلة كجريمة عدم أداء معينات نفقة (تقدّرها بعض الإحصائيات بزهاء ربع مليون شخص) لا تعكس من الناحية الواقعية وضعية إجرامية حقيقية فتجد نماذج مظلومية كثيرة أصبحت نماذج تقليدية كحالة عدم أداء معينات حكم نفقة بعد سنوات قد تصل للعشر أو العشرين لزوجة تعيش من خير زوجها وتحت سقفه طيلة تلكم المدة وسبب إثارة الدعوى خلاف بسيط تلجأ فيه للحكم المدني كسلاح احتياطي، وغير ذلك من النماذج اتلي أصبحت معلومة للعامي قبل المختص. وفي الأخير نقول أن الفشل الذريع للقوانين الوضعية الذي أثبته الواقع على جميع المستويات جعل منها قوانين ظلم وفساد ويأس لا بديل لها عنه إلّا الشريعة الإسلامية التي قال عنها ابن تيمية عدل كلها خير كلها .

بريطانيا تخطط لإقامة محطة شمسية بقدرة 60 ميغلواط في توزر

فماذا وراء هذا الخبر؟

نقلت Tunisie Telegraphعن مصادرإعلاميّة مطّلعة في جنوب تونس عن بدء العمل في مشروع طموح لإنشاء محطة طاقة شمسية حديثة في ولاية توزر بقدرة إنتاجية تصل إلى 60 ميغاواط. ويعد هذا المشروع جزءاً من خطة متكاملة تهدف إلى تطوير منظومة تجمع بين الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، حيث يتضمن المشروع أيضاً إطلاق مركز بيانات متطور وإنشاء كابل بحري يربط تونس بالقارة الأوروبية.

المبادرة تأتي بدعم من مستثمرين بريطانيين وبالتعاون مع شركاء محليين، إذ تمثل هذه الخطوة مرحلة أولى من استراتيجية أوسع لدعم التحول إلى الطاقة النظيفة وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء في تونس. وتهدف المحطة الجديدة إلى زيادة القدرة الوطنية على توفير الكهرباء، مع تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ، وتخفيض انبعاثات الكربون.

في إطار المشروع، سيتم تجهيز المحطة الشمسية بأحدث التقنيات المستخدمة في القطاع، بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والإنتاجية على مدار العام. وأشارت بعض التقارير إلى أن المحطة ستكون نقطة انطلاق لإقامة مناطق صناعية وخدمية تعتمد على الطاقة النظيفة، مع إمكانية توريد الفائض من الكهرباء إلى السوق الأوروبية بفضل الكابل البحري المخطط إنشاؤه ضمن نفس المنظومة.

يُذكر أن هذه الاستثمارات البريطانية تأتي في ظل الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة على مستوى العالم، والتوجه نحو التحول الرقمي وتوطين مراكز البيانات في مواقع تعتمد على مصادر مستدامة للطاقة.

ويُنتظر أن يسهم المشروع الجديد في خلق فرص عمل جديدة لأبناء المنطقة، ودعم الاقتصاد المحلي من خلال ضخ استثمارات جديدة وفتح آفاق للشركات الناشئة العاملة في قطاعات الابتكار والتكنولوجيا. وتعكس هذه الخطوة التزام تونس بتعزيز الشراكات الدولية ومواكبة التحول العالمي في قطاع الطاقة، لتصبح نقطة محورية في إنتاج وتصدير الطاقة الخضراء في المنطقة.

التعليق: على تونس أن تكون سيدة على ثرواتها، لا وجهة للاستثمار مشروع الربط الكهربائي أو الكابل البحري المخطط إنشاؤه ضمن نفس المنظومة بين تونس والقارة الأوروبية والذي تنادت الدول الأوروبية لتمويله، هو في الحقيقة الشجرة التي تخفي الغابة، فهو أحد بنود الإستراتيجية الأوروبية في سياسة تحولها التدريجي نحو الطاقة منخفضة الكربون ، للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بالتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة. وبما أن الدراسات الدولية ومراكز أبحاثها بينت أن الإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في توليد الطاقة الشمسية حيث لا تكاد تغيب الشمس الساطعة، عن نهارها، وهي الطاقة المتجددة التي لا تنفد، وأن إنتاج الكهرباء باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة وحدها يمكن أن يفوق بعشرات المرات الطلب على الكهرباء في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا مجتمعة.

ومع توقع نفاد الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) في أفق 2050 ومع ما يسببه عند حرقه لإنتاج الطاقة ، من انبعاثات ضارة مثل ثاني أكسيد الكربون، فقد وجدت أوروبا في حكام تونس ضالتها يمكنونها من وضع يدها على مقوم من مقومات منعتنا، أرضنا والشمس التي حبانا المولى عز وجل بها. راحت أوروبا تعقد معهم عقودا لا نعلم خفاياها، تحت عناوين خادعة مضللة كالشراكة، والاستثمار، وفرص التشغيل. بل نحن نشاهد رأي العين وملء السمع تنافس مختلف الفرقاء الأوروبيين منهم البريطانيين و الإيطاليين على الظفر بامتياز استغلال تلك الطاقة، فإن هؤلاء الحكّام لم يخجلهم عقد بيع الملح الذي ظل يهدر "بفرنك" للهكتار الواحد، وهي العملة التي لم يعد يُتعامل بها. فلم يرفّ لهم جفن، وعميت بصائرهم عن نقض ذلك العقد المشؤوم ، واستصفاء أرباحه لأصحاب الحقّ من أهل البلاد.

وإذا كانت الشركات الاستعمارية استطاعت أن تضع يدها على الطاقة الأحفورية لعدة عقود لم نعلم عنها شيئا: قدرها، وعائداتها ، و إذا كانوا قد أمضوا عقودا نهبت بها ما في باطن الأرض، فإننا اليوم نشهد إعادة كتابة فصول الجريمة ثانية، بسلبنا ما فوقها وتحت سمائنا. شرع ربّنا يقول أن لا أحد يملك حق التفريط في مقدرات الشعب و الأمّة وتمكين عدوه منها، فإن التفريط فيها خيانة للعهد، وفجور عظيم. فالتفريط في الحقوق العامة هو حطّ و انتقاص من سيادة الأمة على مقدراتها، ومن سلطانها على أرضها وسمائها، و هو أمر كذلك معيق لنهضتها ورقيها بين سائر الأمم و الشعوب رغم ما حبا الله به هذه الأمة من ثروات ظاهرية وباطنية ومناخية ومن طاقات بشرية، وأتم عليها بثروة تشريعية عظيمة، لتسعد بهذه النعم في الدارين، وتحمل رسالة الهدى والنور إلى العالم.

إن هذا الوضع يحتم على المسلمين العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة، ففي ظلها تُصان الحرمات وتُحمى الثروات وتُوزع بالعدل فالعبرة ليس في امتلاك الثروة بل بالرجال الذين يستثمرون تلك الثروة، خدمة للبلاد والعباد، لا التفريط فيها للأعداء مقابل البقاء في السلطة.

بقلم أ. محمد زروق